المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٢ ابـريـل ١٩٩١

مفاجـأة فى ضـرائب الريـان : ٩ر٥ مليـون جنيـه بـدلاً من ٤٨٠

اخيرا .. انتهت مشكلة ضرائب الريان التى كانت تمثل عقبة كبرى وتهدد بوقف صفقة بيع اصول وممتلكات الريان ، فقد حسمت النيابة الأمر وذللت كل العقبات . والدور الآن على ممثل المشترين لاتمام الصفقة بايداع المبالغ المطلوبة تمهيدا لصرف حقوق المودعين .

اعلن ذلك امس المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام وقال إنه تم الاتفاق مع مصلحة الضرائب وبعد جهود مكثفة وتعلون من جميع المسئولين سواء بمصلحة الضرائب او خارجها على تخفيض ٩٦٪ من مبلغ الضرائب التى كانت مستحقة على شركات الريان ليصبح المبلغ المطلوب سداده للضرائب وبصفة نهائية تسعة ملايين ونصف مليون جنيه بعد ان كان المبلغ المطلوب سداده ٤٨٠ مليون جنيه

واضاف النائب العام ان هذه النتيجة التى توصلت اليها النيابة العامة بمعاونة جميع كبار المسئولين مع مصلحة الضرائب تحقق صالح المودعين والمشترين معا ، فقد كان المشترون امام المحكمة قد ابدوا استعدادهم لدفع ٢٨ مليون جنيه للضرائب

واشار النائب العام إلى إن مصلحة الضرائب تفضلت باحتساب جميع المبالغ التى دفعتها شركات الريان من قبل من بين هذه الضرائب . فبعد ان وصلنا مع المسئولين بالضرائب لمبلغ ٢٠ مليونا ونصف مليون جنيه كضرائب تم خصم ١١ مليونا و ٣٠ الف جنيه كانت شركات الريان قد دفعتها من قبل ليصبح المبلغ الباقى ٩,٥ مليون جنيه فقط

وعن كيفية تخفيض مبلغ الضرائب وهو مبلغ ٤٨٠ مليون جنيه اوضح المستشار محمد بدر

المستشار المنياوى

المنياوى النائب العام انه عندما بدات النيابة العامة تتحاور مع المسئولين بالضرائب تم اطلاعهم على الاوراق التى فى حوزة النيابة واطلعت الضرائب بالتالى النيابة على جميع الأوراق التى لديها وتبين ان الضرائب على شركات الريان مقدرة على أساس ما كان يعلنه المسئولون بالشركات من مقدار الايداعات ومقدار الارباح والانشطة المختلفة التى يودعونها . وايضا فان هذه الشركات لم يكن لها دفاتر منتظمة بالمعنى القانونى . فلم يكن امام رجال الضرائب الا ان ياخذوا بالقرارات المسئولين عن هذه الشركات . وهنا جاء دور النيابة حيث اثبتت للضرائب بالماديات والمستندات ان ما كان يعلن غير مطابق للواقع والحقيقة ولذلك انتهينا الى النتيجة العظيمة التى انتهت إليها الضرائب بعد ٦ شهور ظللنا نتحاور فيها مع المسئولين بالضرائب الذين ابدوا تفهما عاقلا متزنا بالاضافة الى وقوف كبار المسئولين فى الدولة مع النيابة العامة بهدف رعاية مصالح المودعين .

وطالب المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام المشترين ان يقابلوا هذا التخفيض الكبير فى الضرائب بكرم فى معاملة المودعين .

ومن جهة اخرى علم محمد عياد مندوب الاهرام ان رشاد نبيه المحامى ووكيل المشترين سيعلن غدا البيانات التفصيلية الكاملة لما اسفرت عنه مصادقات المودعين لفروع الهرم ومصر الجديدة وسفنكس والاسكندرية والمبالغ التى ستدفع للمودعين .

كما يعلن عن اصحاب الحسابات الذين سحبوا اموالهم خلال فترة اضطرابات الشركة وكذلك المدينون للشركة وقيمة المبالغ الخاصة بهم .

كما يعلن وكيل المشترين ايضا عن المبالغ التى قام بادراجها لحقوق المودعين رغم عدم تحرير اصحابها عقودا مع الشركة .

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية